

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٩ (و) من القائمة الأولية*

البيئة والتنمية المستدامة: مواصلة تنفيذ برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية؛ وتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق
التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير الوحيد، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها
السابعة والخمسين تقريراً يتضمن، في جملة أمور، التدابير المتخذة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل
للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٥
المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام
أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق
التنمية المستدامة.

* A/57/50/Rev.1.

ويعطي التقرير بيانا عن الأنشطة الجارية والتدابير الجديدة المضطلع بها من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية من أجل مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وقيّم التقدم المحرز في تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. ويختتم التقرير باقتراحات عن كيفية تحسين مواصلة تنفيذ برنامج العمل، واضعاً بذلك في الاعتبار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	٤٠-٦	ثانيا - تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ...
٤	٣٠-٧	ألف - المستوى الدولي
٩	٣٦-٣١	باء - المستوى الإقليمي
١١	٤٠-٣٧	جيم - المستوى الوطني
١٢	٥١-٤١	ثالثا - تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة
١٦	٥٥-٥٢	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

٣ - وفي الدورة الخامسة والخمسين، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٠٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والمعنون "تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة" الذي (أ) أهابت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدموا المساعدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي ومنظوماتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لحماية البحر الكاريبي من التدهور نتيجة للتلوث الناجم عن السفن، ولا سيما من جراء إطلاق الزيت والمواد الضارة الأخرى بصورة غير قانونية، ونتيجة لإغراق النفايات الخطرة بصورة غير قانونية أو إطلاقها بسبب الحوادث؛ (ب) وأهابت بجميع الدول المعنية أن تتخذ التدابير الضرورية لإنفاذ ودعم تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية، وذلك لحماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي من التلوث والتدهور الناجمين عن مصادر برية؛ (ج) وأهابت بجميع الدول أن تصبح أطرافاً متعاقدة في الاتفاقات الدولية ذات الصلة لتعزيز حماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي من التلوث والتدهور الناجمين عن السفن. كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها السابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند الفرعي المعنون "مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" من البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، على أن يأخذ في الاعتبار الآراء التي تعرب عنها المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

٤ - ولدى إعداد هذا التقرير، جرى الاتصال بأجهزة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات التابعة لها، بما في ذلك اللجان الإقليمية ذات الصلة، لتقديم تقارير مستكملة عن الأنشطة المضطلع بها في سياق برنامج العمل وتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي. ووردت ردود من

١ - اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة والخمسين، القرار ١٩٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمعنون "مواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، الذي (أ) دعت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة واللجان والمنظمات الإقليمية إلى أن تضمّن برامجها، حسب ولاية كل منها، تدابير لتنفيذ برنامج العمل لتحقيق تنمية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١)؛ (ب) وحثت جميع المنظمات ذات الصلة على أن تستكمل، على سبيل الاستعجال، عملها المتعلق بوضع مؤشر للضعف، مع مراعاة الظروف والاحتياجات التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ج) ودعت الأمين العام إلى دراسة الطرق والوسائل الفعالة من حيث التكاليف لتعزيز وتحسين تنسيق ونشر المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة عن أنشطة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وعن برنامج العمل.

٢ - وفي القرار ذاته، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند الفرعي المعنون "مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري حاليا تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع، حيث يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز وجود شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تقوم حكومة فرنسا بتمويل مركز تنسيق لمنطقة المحيط الهندي. وسيجري تمويل مركزي تنسيق آخرين لمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ من خلال مرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك، تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لها، القيام بدور شريك نشط في مبادرات تنمية القدرات التي يضطلع بها تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصورة نشطة "الاجتماع الأقاليمي للتحالف للتضخيم لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، وهو الاجتماع الذي عقد في سنغافورة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢ - تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر

٨ - في هذا المجال، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية، بتنظيم حلقات عمل بشأن الآثار الإقليمية الناجمة عن تغير المناخ بغية تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بمعلومات دقيقة عن تغير المناخ وتقلبه وتقديم توجيهات بشأن التكيف له. ووضعت وثيقة بشأن السياسة وسينشر في عام ٢٠٠٢ التقرير المعنون "تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي وتحديات التكيف".

٣ - الكوارث الطبيعية والبيئة

٩ - تعد الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير المدارية، ظاهرة متكررة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية وقد تنجم عنها آثار مأساوية، حيث أن كارثة طبيعية واحدة يمكن أن تقوض وحدها جهود سنوات من التنمية

عدد من تلك المنظمات، حيث قدمت تقارير موجزة عن أنشطتها منذ عام ٢٠٠١؛ وكانت البيانات التي قدمتها هي المصدر الوحيد للمعلومات عن أنشطتها خلال تلك الفترة.

٥ - كما يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي في إطار برنامج العمل من جانب الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة وكذلك من جانب عدد من الحكومات على الصعيد الوطني.

ثانيا - تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة

٦ - أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أولي اهتمام خاص في ورقة رئيس اللجنة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتضمن إعلان سنغافورة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الصادر عن الاجتماع التحضيري الأقاليمي لمؤتمر القمة العالمي، تأكيدا مجددا لأهداف والتزامات برنامج عمل بربادوس ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي دعا إلى بذل جهود مجددة لتحقيق تنفيذه الكامل. وفي هذا الصدد، واصل عدد كبير من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات وغيرها من المؤسسات تقديم مساعدات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما تضطلع به من جهود إنمائية. ويرد أدناه سرد للأنشطة التي اضطلع بها.

ألف - المستوى الدولي

١ - بناء القدرات

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة استضافة

٥ - الموارد الساحلية والبحرية

١٢ - في إطار هذا المجال ذي الأولوية، يعمل برنامج البيئة، من خلال مكتب التنسيق لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع له، مع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وقد قامت أمانات البحار الإقليمية والمكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة بصورة مشتركة بتنظيم اجتماعات إقليمية للجهات المعنية المتعددة بغرض مواصلة تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين برنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني للإمداد بالمياه والتصحاح بشأن المياه المستعملة للبلديات. وكجزء من آلية غرفة تبادل المعلومات لبرنامج العمل العالمي، يجري إنشاء حلقات اتصال إقليمية في منطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ. ومن خلال شبكة العمل الدولية المعنية بالشعاب المرجانية، يعمل برنامج البيئة أيضا مع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز حماية الشعاب المرجانية المحلية وتحسين إدارتها، وذلك بالاشتراك مع المجتمع المحلي حيثما أمكن. وهناك مشروع يستهدف معالجة الآثار الناجمة عن الأنشطة البرية في منطقة المحيط الهندي الغربي، سيشارك فيه عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مرحلة الإعداد النهائية في الوقت الحالي. كما يجري الاضطلاع بمشروع "تنمية وحماية البيئة البحرية والساحلية في أفريقيا جنوب الصحراء"، بمشاركة موريشيوس وسيشيل، من بين جهات أخرى.

٦ - موارد المياه العذبة

١٣ - في هذا المجال، أوفدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع حكومة هولندا، إحصائي في شؤون المياه للقيام بمهام ميدانية لدعم برنامج المياه التابع للجنة المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية.

الاقتصادية. وتشمل وسائل التدابير الوقائية الحاسمة الطويلة الأجل، بصفة خاصة، نظما فعالة للإنذار والتأهب. وقد واصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطبيق وتنفيذ تلك التدابير المتعلقة بالحد من الكوارث والاستجابة لها من خلال برامجها المتعلقة بالأعاصير المدارية. وتركز برامج التصدي للأعاصير المدارية أساسا على بناء القدرات من خلال عقد حلقات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل بشأن تحسين استراتيجيات الإنذار والاستجابة. وفي منطقة البحر الكاريبي، استهدفت معظم التحسينات التي أجريت مؤخرا إحلال نظام ساتلي للاتصالات محل وصلات الاتصالات المعرضة للأعاصير المدارية.

١٠ - وقد تضمنت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية استعراضا عالميا للمبادرات والاتجاهات المتعلقة بالحد من الكوارث. وقامت لجنة المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية ووكالة الاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث في منطقة البحر الكاريبي بوضع تقارير بشأن القدرات المؤسسية، وتقييم المخاطر، والحالة المتعلقة بتعميم الإنذار المبكر وبالوعي العام للتعامل مع إدارة الكوارث والحد من إمكانات التعرض لها.

٤ - إدارة النفايات

١١ - في مجال إدارة النفايات، تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقديم مساعدات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات تتعلق بدعم السياسات الصناعية، وبالتدابير الوقائية من خلال التكنولوجيات التي تعطي إنتاجا أنظف والتكنولوجيات المتصلة بها، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بغية الحد من كمية النفايات الناجمة عن الأنشطة البرية والتي تؤثر على أكثر المناطق إنتاجية في البيئة البحرية، بما في ذلك مصاب الأنهار والمياه الساحلية القريبة من الشاطئ.

الزراعي، بما يؤثر إيجابيا على الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتحسين التغذية عن طريق أمور من بينها تحسين تكنولوجيات تجهيز الأغذية وأساليب تربية الماشية. وتهدف برامج أخرى جارية إلى تخفيف حدة الفقر في الريف، ودعم صغار الملاك، وتحقيق التنمية الريفية في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بابوا غينيا الجديدة، وبليز، وجزر القمر، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وسانت لوسيا، وسان تومي وبرينسيبي، وغيانا، وملديف، وموريشيوس.

٨ - موارد الطاقة

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاضطلاع بمشاريع للتعاون التقني في مختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ويجري حاليا تجميع قصص النجاح المتصلة، في جملة أمور، بمسائل الطاقة، وسيتم نشرها لدى اكتمالها على صفحة شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الإنترنت.

٩ - الموارد السياحية

١٧ - في إطار السنة الدولية للسياحة الإيكولوجية، ٢٠٠٢، تولت منظمة السياحة العالمية تنظيم ثلاثة مؤتمرات بشأن السياحة الإيكولوجية في عام ٢٠٠١. وقد عرض مؤتمر مكرس خصيصا لتنمية السياحة البيئية وإدارتها بصورة مستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والجزر الأخرى الذي عقد في سيشيل على المشتركين فيه من القطاعين العام والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية فضلا عن المجتمعات المحلية أربع مسائل مواضيعية تتعلق بالسياسات والتخطيط، والأنظمة، والتسويق والترويج، ورصد أنشطة السياحة الإيكولوجية، وكان المؤتمر الوزاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة للسياحة الإيكولوجية التابع لمنظمة السياحة العالمية، والذي استضافته ملديف، وسيلة لتعميم الممارسات الفضلى في القطاعين العام

١٤ - ويقوم برنامج البيئة بتشجيع اعتماد عملية تجميع مياه الأمطار وممارستها، وتمكين المرأة من إدارة موارد المياه، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال مشروع رائد مدته سنتان بشأن "تمكين المرأة في مجال تجميع مياه الأمطار في جزر المحيط الهادئ المرجانية"، الذي تنفذه لجنة المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية. وعلاوة على ذلك، يعزز مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتحديات البيئية العالمية وذلك بالدرجة الأولى عن طريق برنامجه في مجال المياه الدولية.

٧ - الموارد البرية

١٥ - أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامجا قائما على المشاركة لتطوير الزراعة وحرفة صيد الأسماك لصغار الملاك في جزيرتي سان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٠١ شاركت حكومة فرنسا في تمويله. ويستهدف البرنامج نحو ٤١ في المائة من سكان سان تومي، بما في ذلك لصغار الملاك من الأسر وصيادي السمك، لمساعدتهم في تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والتنوع من خلال وسائل من بينها تحسين خدمات القطاع الريفي، بما في ذلك إضفاء الطابع اللامركزي على الخدمات المالية، والإرشاد الزراعي، وإدارة مصائد الأسماك الساحلية. وفي غرينادا، يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساعدات عن طريق مشروع المؤسسات الريفية (الذي يشترك في تمويله مصرف التنمية الكاريبي) إلى ٣ ٠٠٠ أسرة معيشية على الأقل التي تعمل في حيازات زراعية صغيرة أو في مؤسسات صغيرة. وستقدم مساعدات أخرى في شكل استثمارات في المشاريع، والتدريب على تقنيات التصميم والإنتاج، والسلامة والصحة والمناولة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع، الذي يسلك نهجا يقوم على المساواة بين الجنسين، إلى تعزيز فرص العمل وزيادة الإنتاجية في القطاع

٢٠ - وفي أعقاب الاجتماع الأخير الذي عقدته الهيئة الفرعية لاتفاقية التنوع البيولوجي، شرع بمشروع تجريبي لتقييم الآثار المترتبة على وجود الأنواع الغريبة الدخيلة على الجزر الصغيرة ويجري الاضطلاع بمبادرة تتعلق بوضع منهجيات تقييم سريعة بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

٢١ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنفيذ طائفة واسعة من البرامج التي يراودها إدارة وتنظيم شؤون الصناعة وأدائها في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقليل آثارها السيئة على البيئة عالمياً.

٢٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ندوتين إقليميتين بشأن دور القضاء في تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة جنوب المحيط الهادئ. والأهداف الأساسية لهاتين الندوتين هي التالية: (أ) دراسة المستجدات في ميدان القانون البيئي وآثارها في تعزيز الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية، (ب) استعراض الدور الذي أدته المحاكم في تنشيط القانون البيئي وتعزيز الامتثال له وإنفاذه؛ (ج) استحداث أنشطة متابعة وتنفيذها لتحسين عملية الربط الشبكي والوصول إلى المعلومات والمواد المتعلقة بالقانون البيئي.

١٢ - النقل والاتصالات

٢٣ - واصلت منظمة الطيران المدني الدولية بذل جهودها لتحسين خدمات ومرافق النقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع تركيز خاص على تدابير السلامة وعلى حماية البيئة كذلك استناداً إلى إيجاد حلول مستدامة للنقل، تكون فعالة من حيث الطاقة ومنخفضة التكلفة. ويشمل عمل منظمة الطيران المدني الدولي بشكل خاص نشر المعلومات بانتظام بشأن وضع وتطبيق المبادئ التوجيهية والقواعد والمعايير

والخاص، وفي قطاع المنظمات غير الحكومية والقطاع الأكاديمي، وفي المجتمعات المحلية كذلك. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عقد في فيجي مؤتمر إقليمي للتنمية المستدامة للسياحة الإيكولوجية في جزر منطقة جنوب المحيط الهادئ.

١٨ - إن وضع سياسات ومبادئ توجيهية للسياحة المستدامة ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لأن السياحة هي أحد مصادر دخلها الرئيسية. وفي هذا السياق، ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دولاً جزرية صغيرة نامية مختارة في مؤتمرات مختلفة في تحضيراتها المتعلقة بمسائل سياسية خاصة، كمسألة السياحة. وكان الاجتماع الرفيع المستوى للسياحة في أقل البلدان نمواً (جزر الكناري الكبرى، آذار/مارس ٢٠٠١) الذي اشترك بتنظيمه الأونكتاد ومنظمة السياحة العالمية بتمويل من الحكومة الإسبانية، ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أسفر الاجتماع عن "إعلان جزر الكناري بشأن السياحة في أقل البلدان نمواً" الذي جرى عرضه مع خطة العمل المرافقة له في الجزء المتعلق بالتجارة الدولية، والسلع والسياحة من مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

١٠ - مصادر التنوع البيولوجي

١٩ - في هذا المجال، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنسيق المشروع الإقليمي المشترك بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمسمى مشروع بيئة منطقة البحر الكاريبي، الذي يشترك فيه القطاع الخاص، دعماً لمبادرة الشعب المرجانية الدولية. وهدف المشروع هو ترويج ممارسات السياحة المستدامة من خلال الإدارة المتكاملة في المناطق الساحلية، وأفضل الممارسات الإدارية في مجال معالجة المياه والنفايات الصلبة، واختيار مواقع المرافق السياحية وتصميمها.

٢٥ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إيلاء اهتمام خاص لضعف أقل البلدان نمواً من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك في ممارسة تهدف إلى مساعدة لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراستهما لحالة أقل البلدان نمواً مقارنة بعتبة الخروج من مركز أقل البلدان نمواً.

٢٦ - ويقوم حالياً برنامج المستوطنات البشرية في الأمم المتحدة (الموئل التابع للأمم المتحدة)، من خلال قسم الأخطار والكوارث، باستحداث أداة لتقدير الضعف لتستخدمها السلطات المحلية والحكومات الوطنية. ويجري الآن اختبار هذه الأداة في عدد من بلدان جنوب شرق آسيا، وسيجري إدخالها للتطبيق في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٣. ويشمل اختبار وتطوير هذه الأداة إنتاج مؤشرات الضعف في نهاية الأمر لاستخدامها في الإجراءات الوطنية وعمليات الرصد الدولية. ويُعتقد أيضاً بأن هذه المدخلات ستسهم في تحقيق هدف الموئل التابع للأمم المتحدة في وضع مؤشر جيد للإدارة الحكومية في المناطق الحضرية يأتلف مع غيره من المؤشرات، بما في ذلك مؤشر الضعف الذي يراعي الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٧ - واصلت لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية بذل جهودها لزيادة الوعي والمعرفة للضعف البيئي في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال عملها على زيادة دقة وتطوير مؤشر الضعف البيئي الشامل لجميع بلدان منطقة المحيط الهادئ. ويجري تجميع نبذات عن الضعف البيئي لجميع البلدان الأعضاء فيها، والبلدان التي تقع خارج نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية يتزايد اهتمامها بالمشاركة في ذلك. وقد أُحرز تقدم حتى الآن في مجال تعزيز الوعي الدولي لمؤشر الضعف البيئي من خلال تقديم عروض منتظمة في منتديات إقليمية ودولية أساسية فضلاً عن عدة وثائق منشورة حديثاً تتضمن تقارير مرحلية جرى تعميمها على نطاق واسع. وتم

المتعلقة بالسياسات الدولية ذات الصلة من خلال التدريب وعقد حلقات عمل للخبراء. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع في مجال التعاون التقني في بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما ودومينيكا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وكوبا وملديف وهايتي. ويهدف كامل ما تقدمه المنظمة من دعم إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بالأخص من خلال تحسين قطاع النقل الجوي استناداً إلى مبادئ مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى عقد عدة حلقات عمل وحلقات دراسية. وهذه الحلقات تشمل: حلقة عمل بشأن "إدارة المطارات ومرافق الطرق للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي" المعقودة في مونتريال، في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ وحلقة دراسية بشأن "أمن الطيران لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ"، المعقودة في هونغ كونغ في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ وحلقة عمل "لإحصاءات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ"، المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

١٣ - مؤشر الضعف

٢٤ - لا تزال المنظمات تركز جهودها على جمع البيانات ذات الصلة عن مختلف معايير أو أوجه الضعف. فعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثلاً، انصب على تقديم الدعم من أجل وضع مؤشر الضعف البيئي بحيث يكون متيناً وعملياً ويوفر طريقة سريعة وغير مكلفة نسبياً لوصف ضعف الأنظمة الطبيعية مع مراعاة الخصائص الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام ٢٠٠١، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن مؤشر الضعف البيئي لتيسير جمع البيانات من مجموعة شاملة من البلدان بغرض اختبار مؤشر الضعف البيئي.

القرار ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً"، الذي أنشأت بموجبه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وترد وظائف المكتب في تقرير الأمين العام عن آلية المتابعة لتنسيق ومراقبة واستعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (A/56/645، الفقرة ١٧).

باء - المستوى الإقليمي

١ - المنطقة الأفريقية

٣١ - أفادت لجنة المحيط الهندي عن عدد من الأنشطة والمشاريع المتصلة بعدة فصول من برنامج العمل: في مجال تغير المناخ، أسهمت اللجنة في المشروع المتعلق بتغير المناخ ورصد مستوى سطح البحار، مساعدة بذلك بلدان اللجنة في إنجاز وضع قوائم جرد لانبعاثات غازات الدفيئة وتقديرات الضعف. وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والبيئية، أنجزت اللجنة مؤخراً البرنامج الإقليمي للتعاون في مجال الأرصاد الجوية الممول من الاتحاد الأوروبي الذي يركز على مسألة الأعاصير الاستوائية، من خلال تركيب معدات متنوعة وتيسير المشاركة في المعلومات. والإجراءات الأخرى في هذا الميدان تشمل مشروع مكافحة الانسكابات النفطية الذي موله البنك الدولي وتنفيذ برنامج إقليمي لإنشاء إطار لتضافر الجهود في الاستجابة الإقليمية للكوارث الطبيعية. وجرى إعداد وثيقتين عن نهج متكامل لخفض النفايات غير المتحللة بيولوجياً إلى أدنى حد وعن وضع قائمة بالنفايات الخطرة ووضع استراتيجية لخفض النفايات على الصعيدين الوطني والإقليمي على التوالي. وتستهدف الوثيقتان التقليل من النفايات ومعالجة النفايات. وبالإضافة إلى ذلك تضطلع اللجنة بعدد من المشاريع في مجال الموارد الساحلية والبحرية، كبرنامج البيئة الإقليمي الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي والذي

نشر قاعدتي بيانات جديدتين: قاعدة بيانات شاملة لمؤشر الضعف البيئي تركز على فرادى البلدان وقاعدة بيانات لمؤشر الضعف البيئي تركز على المؤشرات. إلا أنه لم يُجمع إلا حد أدنى من البيانات عن نصف البلدان المستهدفة البالغ عددها ٣٢ بلداً لأن البيانات القطرية المتوافرة محدودة.

١٤ - التجارة

٢٨ - أفادت اللجنة الأوروبية أن مفاوضات كوتونو لإنشاء ترتيب تجاري جديد يقوم على أساس إبرام اتفاقات للشراكة الاقتصادية ستبدأ بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وسيبدأ سريانه بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وستشمل المفاوضات فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة لتحرير التجارة من حيث المعاملة بالمثل وستؤدي إلى نظام يتلائم بشكل كامل مع منظمة السياحة العالمية.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية في صوغ سياساتها وفي استعداداتها للمفاوضات المتعلقة بمسائل تحرير الاقتصاد والعملة في عدد من المؤتمرات الدولية الأخيرة. ويستهدف الدعم إما زيادة القدرة التنافسية لسياسات الدول الجزرية الصغيرة النامية الراهنة، أو اغتنام الفوائد والفرص التجارية الجديدة. وكان الأونكتاد عاملاً على مساعدة هذه الدول في استعداداتها لمفاوضات منظمة السياحة العالمية التي عقدت في الدوحة في عام ٢٠٠١ من خلال خبرتها الفنية عن طريق صوغ طلبات للحصول على امتيازات تجارية في مسائل محددة، لا سيما في القطاع الزراعي، وزيادة الوعي بأوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥ - التنفيذ والرصد والاستعراض

٣٠ - فيما يتعلق برصد واستعراض التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة

منطقة البحر الكاريبي والتي تغطي العديد من مجالات برنامج العمل.

٣٤ - تتولى وحدة التنسيق الإقليمية للبرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الجزء الإقليمي من مشروع مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إعادة تأهيل الخلجان الملوثة في مرفأ كينغستون، بجامايكا، وهافانا باي، بكوبا. ويشمل المشروع إزالة العناصر المغذية لإنشاء مرافق جديدة لمعالجة مياه المجاري ووضع برامج تدريب متنوعة على نطاق المنطقة بأكملها بشأن تكنولوجيا معالجة مياه المجاري.

٣٥ - ويعمل المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة على وضع قواعد بيانات يكون من شأنها توفير معلومات عن التنمية المستدامة وتنفيذ البرامج لتقييم آثار الكوارث الطبيعية. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بإجراء عمليات تقييم للاقتصاد الكلي والآثار الاجتماعية والبيئية للكوارث الطبيعية بناء للطلب. وفي هذا الصدد، جرى تكييف المنهجية لجعلها متلائمة مع ظروف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - ويدعم المكتب الإقليمي للموئل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للأمم المتحدة عددا مختارا من البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية بشأن حماية البيئة وإعادة تأهيلها، فضلا عن تخفيف الضعف البيئي بناء على طلب كل بلد من البلدان ورهنا بتوافر الأموال. ويغطي المشروع حتى الآن أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات. والمقرر عقد مشاورات إقليمية بشأن الضعف البيئي في كوبا خلال العام ٢٠٠٢، لمناقشة استعداد وأداء المؤسسات الوطنية والمحلية في معالجة هذه المسألة، فضلا عن

يركز على الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية؛ وبرامج إقليمية تستهدف الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. وأنجزت اللجنة أيضا البرنامج الإقليمي للسياحة الذي يهدف إلى تقديم المنطقة ككل بوصفها مقصدا للسائحين والذي يركز على الجوانب التسويقية والتدريبية. وفي مجال التنوع البيولوجي، يجري إعداد مشروع إقليمي عن "النباتات العطرية والطبية". ويهدف هذا المشروع إلى وضع قائمة بهذه النباتات داخل البلدان الأعضاء وإلى إنشاء قاعدة بيانات إقليمية.

٢ - منطقة البحر الكاريبي

٣٢ - أفادت الجماعة الكاريبية أن إجراءات محددة قد أُنخذت في عدد من المجالات لتعزيز برنامج عمل بربادوس. ولمعالجة مسألة التغير المناخي، على سبيل المثال، وواصلت البلدان الأعضاء الـ ١٢ في الجماعة الكاريبية عملها في تنفيذ المشروع الإقليمي المعنون "مشروع التخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ العالمي". وفي ميدان الطاقة، ستستضيف أمانة الجماعة الكاريبية وحدة إدارة المشاريع التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة الذي يتألف من وضع نهج على نطاق المنطقة كلها للمساعدة على إزالة العقبات التي تحول دون الاعتماد على الذات في مجال الطاقة. وفي مجال إدارة الكوارث، أُنجز مؤخرا مشروع مدته ست سنوات في منطقة الكاريبي للتخفيف من آثار الكوارث بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. كما أن الجماعة الكاريبية أنشأت آلية على أساس اختباري لبناء القدرات ولمشاركة المنطقة بفعالية أكبر في تنفيذ اتفاقات أو صكوك متعددة الأطراف، جديدة أو منقحة، والتفاوض بشأنها.

٣٣ - وتواصل اللجنة الأوروبية دعمها للبرامج الوطنية والإقليمية في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في

للاستجابة لحالات تغيّر المناخ. وفي ميدان الاستجابة للكوارث والتقليل منها، وافقت الوكالة الكندية للتنمية على مشروع "صندوق إدارة الكوارث" لمنطقة البحر الكاريبي. وتعمل كندا أيضا في مسائل العولمة والتجارة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقدم دعما مباشرا لهذه الدول في منطقة البحر الكاريبي لبناء قدراتها في السياسات التجارية، والمفاوضات التجارية، وتنفيذ الالتزامات المتصلة بالتجارة. وفي عام ٢٠٠١، أقرت الوكالة الكندية للتنمية الدولية المرحلة الثالثة من برنامج لتعزيز الإدارة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي الشرقية. فضلا عن ذلك، فإن كندا تواصل مساعدتها الدول الجزرية الصغيرة النامية للتغلب على القيود في الاتصالات وعدم وجود صلات بالإنترنت من خلال تقديم الدعم المالي لمعهد التوصيل الشبكي في الأمريكيتين، الذي يقوم حاليا بوضع مبادرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

٤٠ - وفيما يتعلق بتغيّر المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، أفادت بربادوس بأن قائمتها لغازات الدفينة على نحو ما هو محدد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ قد اكتملت بالفعل ويجري حاليا إعداد مشروع ثانٍ للتقرير المتعلق بالظروف الوطنية. علاوة على ذلك، عملت بربادوس بنشاط في وضع قائمة بالموارد الساحلية واستخدامها على نطاق المنطقة وجمع بيانات لصياغة نظم معلومات الموارد الساحلية. أما بالنسبة للكوارث الطبيعية والبيئة، فقد أفادت بربادوس بأنه يجري حاليا تعزيز القدرة التنسيقية للمنظمة المركزية لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، وذلك بوضع خطة وطنية لإدارة الكوارث، وهي خطة قيد الاستعراض في الوقت الحاضر. وتقوم الوكالة أيضا بتدريب قطاع الفنادق والسياحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتسهيل عملية إعداد خطة لقطاع السياحة في

الأطر القانونية والتنظيمية الراهنة. هذه المشاورات تجري في إطار الشراكة بين الموئل التابع للأمم المتحدة وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ووزارات الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

جيم - المستوى الوطني

٣٧ - تدعم السويد كوبا، على أساس ثنائي، في معالجتها لإدارة النفايات المشعة. ويهدف المشروع إلى رفع مستوى كفاءة الخبراء الكوبيين والمؤسسات الكوبية وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان التهيؤ لحالات الطوارئ، والحماية البيئية، والمواد المشعة الطبيعية وحماية العمال.

٣٨ - قدمت النرويج دعما ماليا وتقنيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برمجتها الثنائية مع تركيز خاص على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

٣٩ - وافقت الحكومة الكندية، من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية، على برنامج واسع لدعم الاستراتيجية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي الرامية إلى مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، شرعت بمشروع جديد يهدف إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في تنفيذ المشاريع في مختلف الميادين ذات الصلة ببرنامج عمل بربادوس. وإضافة إلى ذلك، فإن كندا تروج على نطاق واسع لاعتماد منظمات وبرامج إقليمية تُعالج سياسات التغيّر المناخي وتدابير التكيف لجميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال مبادرة "صندوق كندا الإنمائي لتغيّر المناخ" المنشأ حديثا، تخطط كندا لتقديم الدعم لمواصلة تنفيذ "الإطار الاستراتيجي لبرنامج المساعدة المتعلق بتغيّر المناخ في جزر المحيط الهادئ". وهناك مشروع أخير سيساعد على تنشيط وإيجاد القدرات المؤسسية في القطاعين العام والخاص في منطقة البحر الكاريبي

تنمية مستدامة وتنفيذ وإنفاذ المعاهدات والصكوك الأخرى للمنظمة البحرية الدولية التي تعالج السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية وتسهيل النقل البحري الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، بدأت المنظمة البحرية الدولية برنامجاً إقليمياً لمواصلة تنمية القدرات في منطقة البحر الكاريبي لتحقيق الفعالية في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن والاتفاقية الدولية المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعاون في مكافحة التلوث النفطي، وهو برنامج سيتم إنجازه في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠١، شاركت المنظمة البحرية الدولية بنشاط في اجتماع عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معنون "مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: اعتماد برنامج عمل مشترك مستكمل". وبفضل هذا الاجتماع، تم استكمال برنامج العمل في منطقة البحر الكاريبي ليشمل بصورة وافية برامج المساعدة التقنية التي تقوم المنظمة البحرية الدولية بتنفيذها في قطاعي النقل البحري والموانئ في المنطقة. وتشمل هذه البرامج الإقليمية تقديم خدمات استشارية لتطوير التشريعات البحرية الوطنية يساهم فيها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرنسا؛ وبناء القدرات في مجال عمليات المسح والتفتيش بواسطة السفن، بتمويل من حكومات ترينيداد وتوباغو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الدولي لعمال النقل؛ ووضع واستكمال خطط وطنية وإقليمية للطوارئ وذلك بهدف التصدي للتلوث البحري الناجم عن السفن ومكافحته والحد منه، بتمويل مشترك من حكومات فنلندا وفرنسا؛ وتعزيز السلامة البحرية ومواصلة تقديم المساعدات للتدريب في المجالات البحرية ومواصلة تنمية قدرات دول العلم والمرفأ في مجال مكافحة، بتمويل مشترك من الاتحاد الدولي لعمال النقل؛ ومواصلة تنمية الإدارات المعنية بالسلامة البحرية؛ ومنع التلوث البحري ومكافحته عن طريق حملة أمور منها

مجال إدارة الكوارث. أما في ميدان إدارة النفايات، فقد أفادت بربادوس بحدوث تحسّن في مجالات التخلص من النفايات وإدارتها بفضل برنامج إدارة النفايات الصلبة المتكامل المستمر والذي تتولى تنسيقه وحدة مشروع المجاري والنفايات الصلبة. وفيما يتعلق بموارد المياه العذبة، شاركت بربادوس في المبادرات الإقليمية لموارد المياه، مثل المشروع الإقليمي للإدارة المتكاملة لمستجمعات مياه الأمطار والمناطق الساحلية للمعهد الكاريبي للصحة البيئية. وفي ميدان الموارد السياحية، تقوم بربادوس بوضع اللمسات النهائية لوثيقة في مجال السياسة العامة معنونة "تحقيق تنمية مستدامة للسياحة في بربادوس - إطار للسياسات العامة"، وتوجز الوثيقة الأسلوب الذي يتبعه البلد في تحقيق تنمية مستدامة في مجال السياحة، وتتضمن توصيات بشأن الجوانب المالية والاقتصادية والمسائل الثقافية والبيئة الطبيعية. ويجري تنفيذ برنامج عمل وطني في بربادوس لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية التنوع البيولوجي، وهو يركز على زيادة وعي الجمهور بأهمية التنوع الأحيائي على الصعيد المحلي، والمحافظة عليه وإدارته ووضع وتنفيذ برنامج عمل لتحقيق إدارة فعالة لموارد التنوع الأحيائي في بربادوس. وتقوم بربادوس أيضاً بوضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتنوع الأحيائي، بمساعدة مالية من مرفق البيئة العالمية.

ثالثاً - تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة

٤١ - يرد أدناه سرد للأنشطة المضطلع بها بشأن تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٢ - تواصل المنظمة البحرية الدولية تقديم الدعم لدول وأقاليم منطقة البحر الكاريبي في تنمية ورفع مستوى الإدارات البحرية الوطنية والتشريعات الأساسية والفرعية والقدرات الإدارية والقانونية والعلمية والتقنية لكفالة تحقيق

المنتظرة لهذا المشروع ما يلي: (أ) قيام حكومة جامايكا بإنشاء نظام مجاني للمستخدمين و (ب) تقديم معونات حكومية و (ج) جمع عائدات من رسوم التراخيص الممنوحة لاستخدام الموارد الطبيعية.

٤٤ - وقد أفادت المقار دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي دعمت المكتب دون الإقليمي في اضطلاع به بدور رائد في تنفيذ العمالة التقنية المطلوبة لمواصلة إعداد الاقتراح المتعلق باتباع نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي وتنفيذه في نهاية المطاف.

٤٥ - وتشارك أمانة الجماعة الكاريبية في الوقت الحاضر في مناقشات مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية لوضع وتنفيذ برنامج لتدبير شؤون المحيطات وإدارتها وتنميتها.

٤٦ - وفي معالجة مباشرة للتدهور الناتج عن السفن في منطقة البحر الكاريبي، يقدم مرفق البيئة العالمية حالياً الدعم لمبادرة منطقة البحر الكاريبي الكبرى للنفايات الناجمة عن السفن، وهي المبادرة التي ينفذها البنك الدولي والمكرسة لمشاكل التلوث الناجم عن السفن والنفايات والانسكابات النفطية. علاوة على ذلك، يقدم مرفق البيئة العالمية الدعم لمشروع في طور الدراسة معنون "تقديم الحماية البيئية لخليج هندوراس ومراقبة النقل البحري"، وهو قيد الإعداد من جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويُتوخى أن يشمل هذا المشروع أنشطة ترمي إلى حماية النظم الإيكولوجية من أخطار الملاحة والإفراط في صيد الأسماك، والمصادر البرية للتلوث البحري، والاستجابة للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن وغيرها من الاتفاقات. وتشمل المشاريع الأخرى التي يمولها مرفق البيئة العالمية والتي تعالج التلوث البحري من مصادر برية "صياغة برنامج عمل استراتيجي

عقد حلقة عمل إقليمية لمدة أسبوع واحد في جامايكا، بدعم وكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتعزيز الأمن البحري وأمن المرافئ؛ وتأمين سلامة المرافئ وأمنها، بتمويل مشترك من اللجنة الأوروبية؛ وإنشاء مركز إقليمي للحالات الطارئة والمعلومات والتدريب في مجال التلوث البحري، بتمويل من حكومات فرنسا وجزر الأنتيل الهولندية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وتنفيذ برنامج لتعزيز فعالية الإدارة البحرية في منطقة البحر الكاريبي، بتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٣ - وتولّت اللجنة الأوروبية، بالتعاون الوثيق مع إدارة المناطق الساحلية في بليرز، تنفيذ مشروع في بليرز في مجال ممارسات استخدام الأرض وأثرها على البيئة القريبة من الشواطئ. وكان الغرض من المرحلة الثانية من المشروع هو زيادة القدرة المحلية على إدراج اعتبارات الصلة بين مستجمعات مياه الأمطار والشعب المرجانية في عمليات الحوار وصنع القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والإدارة. وطُورت مجالات الاستفادة من نظم البيانات وتجهيزها من صور الأقمار الصناعية، الأمر الذي يسرّ رصد نوعية مياه بليرز الساحلية بتكلفة منخفضة. وقدم للمؤسسات المحلية تدريب في مجال الاستشعار من بعد وتم تعريفها بنظم الرصد. وقد أنجز هذا المشروع في آذار/مارس ٢٠٠٢ وتضمن اقتراحاً يتناول السياسات العامة لإدارة الأراضي يهدف إلى الحد من التحات. ومولت اللجنة الأوروبية أيضاً مشروعاً من أجل تحقيق الاستدامة لمنتزة نيغريل البحري في جامايكا. وتهدف المرحلة الثانية الحالية من عملية الدعم الذي تقدمه اللجنة الأوروبية لجمعية المحافظة على شعب نيغريل المرجانية إلى تقديم المساعدة مواصلة وزيادة تحقيق عائدات من العملات الأجنبية من خلال السياحة، مع المحافظة على البيئة الساحلية المشهورة لمنطقة نيغريل وخاصة النظام الإيكولوجي للشعب المرجانية. ومن بين النتائج

إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، على التوالي. وأفاد برنامج البيئة أيضا بأنه يتولى تنسيق مشروع لمرفق البيئة العالمية معنون "تكاملاً إدارة مستجمعات مياه الأمطار والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية" ويتناول عددا من مجالات الاهتمام، منها مثلاً إدارة المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي وتنمية السياحة وحماية إمدادات المياه والمصادر البرية للتلوث وتغير المناخ، وذلك بتعزيز القدرات المؤسسية على الصعد الوطنية والإقليمية، وتقديم المساعدة إلى البلدان في مجال فهم الصلات القائمة بين متطلبات الأولويات الوطنية والوفاء بها ضمن السياق الإقليمي. وتتناول برامج أخرى لبرنامج البيئة تناول مسألة التخطيط للتصدي للانسكابات النفطية وفي حالات الطوارئ في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من خلال جملة أمور منها إنشاء مركز إقليمي للتدريب والمعلومات، ومركز الأنشطة الإقليمية في كوراكاو، على نحو ما عرضته حكومة جزر الأنثيل الهولندية، وهو مركز أنشئ رسمياً في عام ٢٠٠١. وتهدف البرامج الإقليمية الأخرى التابعة لبرنامج البيئة إلى تبيان بدائل مستدامة لمادة د.د.ت. لمكافحة ناقلات الماريا في المكسيك وأمريكا الوسطى، والحد من أثر صيد سمك القريدس الاستوائي بشباك الجر على البيئة باستخدام تكنولوجيات تحد من الكميات المصيدة منه وإجراء تغييرات في إدارة البيئة، باتباع نهج قائم على المشاركة في هذا الصدد.

٤٨ - وتعكف حكومة بربادوس ومنظمات إقليمية ذات صلة على إنشاء فريق عامل تقني لتحديد وشرح جميع الجوانب التي تؤلف نهجاً متكاملاً للإدارة البيئية. وفيما يتعلق بالموارد الساحلية والبحرية، فقد حققت وحدة إدارة المناطق الساحلية في بربادوس عدداً من النتائج الإيجابية في مجال حماية

لتحقيق إدارة متكاملة لمصادر المياه وتنمية مستدامة لحوض نهر سان خوان ومنطقته الساحلية"، بالتشجيع على وجود إدارة وطنية مشتركة بين نيكاراغوا وكوستاريكا وحماية التنوع البيولوجي والبيئة الساحلية من خلال تحقيق التكامل في إدارة حوض النهر؛ ومشروع معنون "الحد من جريان المواد المبيدة للآفات مع المياه المتدفقة إلى البحر الكاريبي" في عدد من بلدان أمريكا الوسطى وكولومبيا؛ ومشروع رئيسي معنون "تحقيق إدارة متكاملة لمناطق الصيد والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي"، وذلك للقيام بصورة متكاملة بمعالجة شؤون إدارة السواحل والأمور المتعلقة بمصائد الأسماك القريبة من السواحل وحماية مصادر المياه العذبة.

٤٧ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في منطقة البحر الكاريبي، بعدة مشاريع تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى ووضع مبادئ توجيهية للتخطيط والإدارة المتكاملين للمناطق الساحلية. علاوة على ذلك، يتولى البرنامج، بالتعاون مع مركز الإدارة الهندسية والبيئية للخلجان والسواحل في كوبا، إعداد "التقرير التقييمي لمناطق السواحل البحرية في منطقة البحر الكاريبي" وهو تقرير يهدف إلى مساعدة منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع برنامج شامل للإدارة المتكاملة للبحر الكاريبي. علاوة على ذلك نفذ البرنامج مشروعاً لبناء القدرات في مجال التقييمات البيئية المتكاملة/إدارة المعلومات البيئية بأن بدأ تنظيم حلقات عمل للخبراء التقنيين الرفيعي المستوى والمسؤولين عن تنسيق عملية الإبلاغ فيما يتعلق بالبيئة/ التنمية، وبوضع دليل تدريبي بشأن "بناء القدرات في مجال التقييم البيئي المتكامل وإعداد التقارير". وفي مجال إدارة النفايات، هناك حلقتان إقليميتان قيد الإعداد الغرض منهما تشجيع وتسهيل التصديق المبكر على اتفاقية روتردام لتطبيق

٥٠ - وتقدم السويد لبرنامج بيئة البحر الكاريبي معونة مالية من خلال صندوق استثماري. ويهدف برنامج البيئة لمنطقة البحر الكاريبي إلى تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى وحمايتها (اتفاقية كارتاخينا)، وهي اتفاقية بحرية إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى وتشمل ٣٠ بلداً. وتركز الاتفاقية على تحقيق إدارة متكاملة للمناطق الساحلية، والاضطلاع بتخطيط استراتيجي للخلجان التي تعاني من تلوث شديد، وتقديم مساعدات تقنية.

٥١ - وأفادت الولايات المتحدة بأنها طرف في جملة صكوك منها الاتفاقية المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة والحياة البرية في نصف الكرة الغربي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية البلدان الأمريكية لحماية السلاحف البحرية والمحافظة عليها واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة واتفاقية كارتاخينا وبروتوكولها المتعلقان بالتعاون في مكافحة الانسكابات النفطية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ووقعت الولايات المتحدة على بروتوكول اتفاقية كارتاخينا المتعلق بالمناطق المشمولة بحماية خاصة والحياة البرية والبروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية، غير أن هذين البروتوكولين لا يزالان ينتظران موافقة مجلس الشيوخ. ولما كانت الولايات المتحدة عضواً مؤسساً في برنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي، فإنها تدعم بنشاط أنشطته المتصلة بالبروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المشمولة بحماية خاصة والبروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة بحرية بتقديمها مساهمات سنوية للصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. أما في مجال التأهب لمواجهة التلوث النفطي، فتقدم الولايات المتحدة مساعدات إلى الأطراف الأخرى في البروتوكولين في مجال التصدي للتلوث وأما فريق الاستجابة الإقليمية الاتحادية لمنطقة البحر الكاريبي تحت قيادة خفر السواحل بالولايات المتحدة في بورتوريكو فيقدم لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى مساهمات في مجال معالجة

الموارد الساحلية والمحافظة عليها، بالقيام بأنشطة مثل إجراء بحوث ورصد صحة الشعب المرجانية وتحتات الشواطئ الناجم عن الأعاصير، وتحسين أنشطة التثقيف في المسائل المتصلة بالبيئة الساحلية والبحرية، وتحسين فعالية عمليات التخطيط المتعلقة بالمناطق الساحلية برفع مستوى قواعد البيانات المتصلة بتنمية المناطق الساحلية، واستكمال نظام المعلومات الجيوغرافية للوحدة وهندسة المناطق الساحلية بما في ذلك إنشاء عوامات مثبتة على طول السواحل الجنوبية والغربية.

٤٩ - وأفادت جامايكا بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، ناقشت في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٢ جملة أمور منها الجهود الرامية إلى جمع المعلومات المتوفرة بشأن الأنشطة البيئية، من ذلك مثلاً إدارة المناطق الساحلية ضمن منطقة البحر الكاريبي. والبلد في الوقت الحاضر بصدد جعل التشريعات المحلية تتماشى وأحكام البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية. وتعكف الوكالة الوطنية الجامايكية للبيئة والتخطيط حالياً على وضع عدة سياسات مع آليات وتشريعات ملازمة لها تهدف إلى حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وتشمل هذه السياسات سياسة وطنية للحفاظ على الحشائش البحرية وسياسات بشأن الشواطئ وسياسات بشأن مستجمعات مياه الأمطار ونظماً للإدارة البيئية وسياسات تتعلق بإدارة المحيطات والمناطق الساحلية، وسياسات تتعلق بتحتات الشواطئ، وسياسات بشأن الكابلات وخطوط الأنابيب الممدودة تحت الماء. ولدى جامايكا خطط تتصل بالكوارث التي تحدث في البحر بما في ذلك خطة بشأن الانسكابات النفطية، في البر والبحر، وخطة وطنية للطوارئ لمعالجة المواد الخطرة ومشروع خطة للبحث والإنقاذ. وتكميلاً للإجراءات الحكومية، تعتزم رابطة جامايكا للشحن، وهي منظمة تابعة للقطاع الخاص، إنشاء مرفق لتجميع النفايات في المرفأ في كينغستون.

ينبغي التطرق له ويتعلق بتحسين عملية تقديم المعلومات ومشاطرتها فيما بين الجهات المعنية التي تعالج المسائل المتصلة بالدول النامية الجزرية الصغيرة، ويمكن النظر في توسيع نطاق استخدام وتطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات، من قبيل شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تعزيزها. ويتوخى أن تساعد المرحلة القادمة من هذه الشبكة عملية مشاطرة المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج التي قد تحظى باهتمام حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية. إلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الأنشطة الإرشادية لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لها من تقديم المعلومات ذات الأهمية القصوى لتنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥٣ - وتشير المعلومات التي وردت إلى أن هناك دعماً متواصلاً من جانب بعض الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، ضمن ولايات كل منها، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة ببرنامج عمل بربادوس. وقد اتجهت البرامج والمشاريع الجارية والجديدة في أغليبتها الساحقة نحو بناء القدرات المؤسسية والتقنية وتنمية الموارد البشرية. وكانت مسائل تغير المناخ وتدابير التكيف والسياحة وإدارة المناطق الساحلية محط الاهتمام الرئيسي للأنشطة بوجه خاص.

٥٤ - أما بالنسبة للأعمال المتصلة بمؤشرات الضعف، جدير بالذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سينظر أثناء الدورة التي سيعقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٢ في تقرير لجنة السياسات الإنمائية. وسيقدم مزيداً من التوجيه بشأن هذا الموضوع حسب الاقتضاء. وقد تود الجمعية العامة أن تنظر في ما ينبغي اتخاذه من إجراءات أخرى لتنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة المتصلة بإنجاز الأعمال بشأن مؤشرات الضعف.

الانسكابات النفطية وخدمات تدريب في هذا الصدد. ولدعم التنمية المستدامة في المنطقة، تقدم الولايات المتحدة تمويلاً مخصصاً وخبرات ومساعدات خارجية من خلال جملة أمور منها مشاريع تنفذها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجال السياحة المستدامة ومشاريع لمعالجة مياه الفضلات في بعض البلدان، ومن خلال إدارتها الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التي تقدم الدعم لمشاريع في مصايد الأسماك والمناطق البحرية المحمية. وتسليماً بالأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها في مجال التنمية المستدامة وفي مجال التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تركز شراكة "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء" بقيادة الولايات المتحدة على الاضطلاع بإدارة شاملة لعدة قطاعات لموارد مستجمعات مياه الأمطار والموارد البحرية في المنطقة للعمل على بناء القدرات الوطنية والإقليمية بهدف تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العديدة التي تم التفاوض بشأنها منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في عام ١٩٩٢. وسيتم تنظيم مؤتمر لأصحاب الشأن في المنطقة في أوائل إلى منتصف عام ٢٠٠٣ لبدء هذه المبادرة، وتحديد الثغرات في النهج المتبعة في تناول التنمية المستدامة لدول منطقة البحر الكاريبي ولتشجيع إقامة الشراكات فيما بين أصحاب الشأن المعنيين.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٢ - على الرغم من أن عدد المنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن الحكومات الوطنية والمجموعات غير الحكومية التي تم الاتصال بها لدى التحضير لإعداد هذا التقرير كان كبيراً، فقد كانت المعلومات التي قدمت محدودة. ولتقديم استعراض كاف وشامل للأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات، لا سيما على الصعيدين المحلي والوطني، هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم للدول النامية الجزرية الصغيرة لكفالة الحصول على تقارير وردود شاملة. إضافة إلى ذلك، ثمة مجال

٥٥ - وأما بالنسبة للمسائل المتصلة بتشجيع اتباع نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، جدير بالذكر أن بلدان المنطقة زادت إلى حد بعيد من أنشطتها بمساعدة منظماتها الإقليمية. ويجري حالياً التصديق على معاهدات رئيسية أو الانضمام إليها، وقد تود الجمعية العامة أن تنظر في تحديد المعلومات الإضافية التي تحتاج إليها في هذا الصدد. بإمكان الجمعية العامة أيضاً أن تنظر في المسائل المتعلقة بتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مختلف المبادرات المشمولة بالتقرير.
